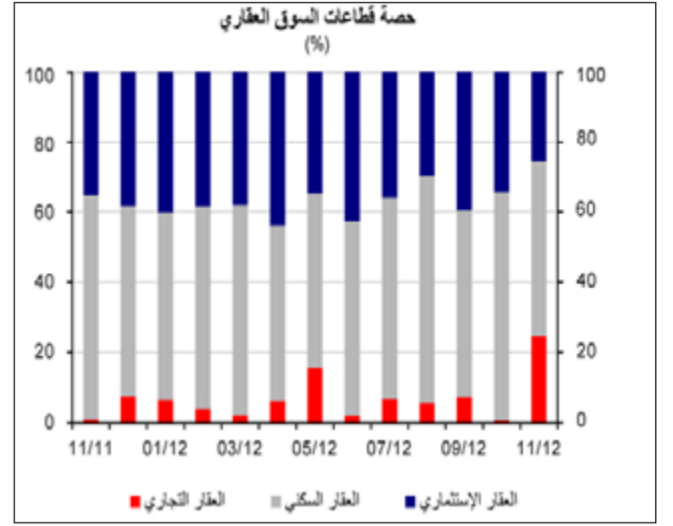
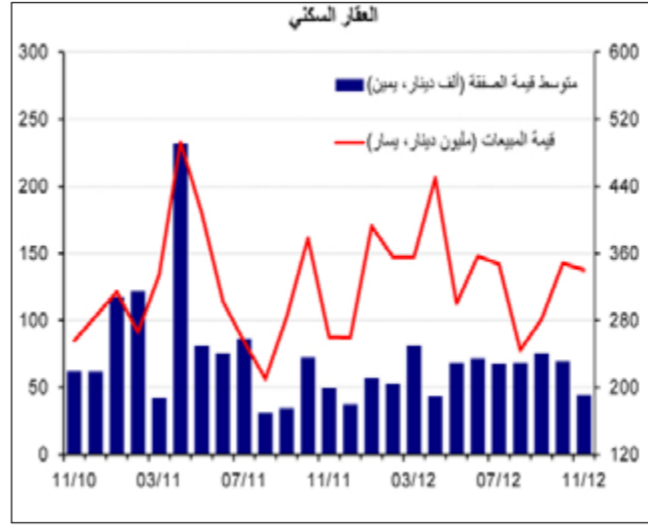
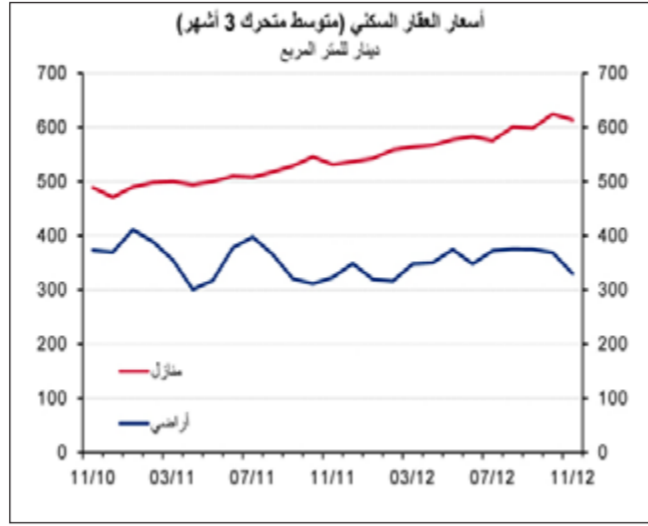
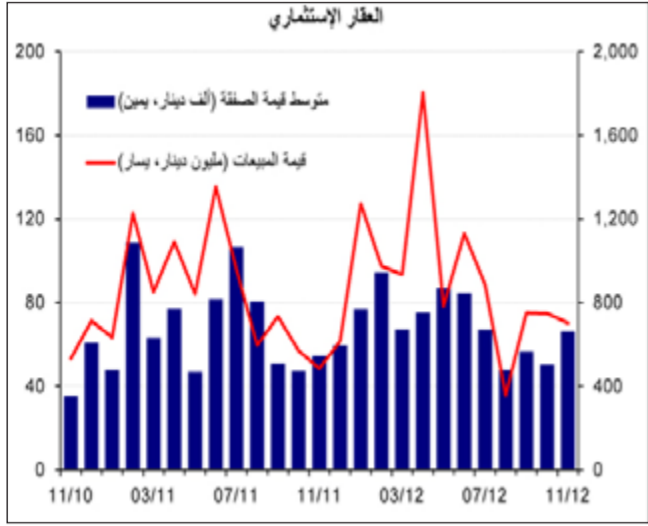


الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

برنت يرتفع فوق 111 دولاراً

سنغافورة - رويترز: ارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي فوق مستوى 111 دولاراً للبرميل أمس مع بدء المشركين الأميركيين جولة جديدة من محادثات الفرصة الأخيرة للميزانية لمنع أكبر مستهلك للنفط في العالم من العودة مرة أخرى إلى حالة الركود. ودعمت اشارات على انتعاش الاقتصاد الأميركي كذلك أسعار الخام الأميركي الخفيف التي تقترب من تسجيل أعلى أداء أسبوعي منذ منتصف أغسطس الماضي. وارتفع سعر برنت 43 سنتاً إلى 111,25 دولار للبرميل في طريقه لتسجيل زيادة اسبوعية بنسبة نحو 2٪ وزيادة سنوية بنحو 3,6٪ وهي أقل زيادة سنوية في أربع سنوات.



مبيعاته بلغت 275,7 مليون دينار

«الوطني»: أداء قوي لجميع قطاعات السوق العقاري في نوفمبر

المبيعات العقارية والقروض المقررة والمنصرفة من قبل بنك التسليف والادخار

المبيعات	المتوسط الشهري	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نسبة التغير (%)	المتوسط الشهري	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نسبة التغير (%)
حجم المبيعات (مليون دينار)	2010	166,1	224,6	189,9	210	16,9	22,4	19,4	13,3
سكني	2010	91,7	121,1	100,9	2010	4,9	17,7	14,0	20,8
استثماري	2010	54,4	82,9	75,2	2010	3,1	3,2	4,3	78,8
تجاري	2010	20,0	20,5	13,8	2010	1,6	3,94	1,5	29,4
عدد الصفقات المتداولة	2010	561,0	624,8	556	2010	44	257	207	19,5
سكني	2010	425,2	493,7	419	2010	83	61	86	41,0
استثماري	2010	129,5	124,3	133	2010	138	76	76	34,2
تجاري	2010	6,3	6,8	4	2010	8,7	8,9	9,2	3,7
متوسط قيمة الصفقة (الف دينار)	2010	302,2	369,7	341,6	2010	5,9	4,6	5,0	9,1
سكني	2010	215,8	250,8	240,9	2010	3,7	2,6	2,7	0,8
استثماري	2010	437,4	685,6	565,1	2010	1,7	1,7	1,6	6,3
تجاري	2010	3295,2	2809,2	3462,0	2010	1,4	1,4	1,6	33,7

القروض المقررة والمنصرفة من قبل بنك التسليف والادخار	المتوسط الشهري	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نسبة التغير (%)	المتوسط الشهري	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نسبة التغير (%)
قيمة القروض المقررة (مليون دينار)	2010	7,8	9,8	100,3	2010	25,9	275,7	219,0	25,9
بناء قسائم	2010	2,3	4,9	137,6	2010	3,5	137,6	142,6	56,8
شراء بيوت	2010	3,9	3,1	70,2	2010	6,2	70,2	74,9	44,9
توسعة وترميم	2010	1,6	1,8	67,9	2010	8,2	67,9	1,6	4683,0
عدد القروض المقررة	2010	265	220,25	316	2010	44	265	13,8	57,3
بناء قسائم	2010	83	61,25	75	2010	138	61,25	83	79,2
شراء بيوت	2010	138	84,5	106	2010	11,4	84,5	138	30,6
توسعة وترميم	2010	11,4	8,3	9	2010	5,9	8,3	9	30,2
قيمة القروض المنصرفة (مليون دينار)	2010	5,9	4,3	191,1	2010	17,3	191,1	231,1	4,2
بناء قسائم	2010	3,7	2,5	231,1	2010	1,7	231,1	240,9	21,7
شراء بيوت	2010	1,7	1,5	662,1	2010	31,8	662,1	502,4	21,7
توسعة وترميم	2010	1,7	1,5	261,0	2010	1,4	261,0	261,0	962,9

على 343 قرضا سكنيا، وكان التصيب الأكبر والبالغ 60٪ قد ذهب للبناء الجديد. في حين حاز شراء السكن القائم على نسبة 25٪ والإضافات والتجديلات على 15٪ من إجمالي طلبات القروض. وبشكل عام، شهد إجمالي مبلغ القروض المقررة والمنصرفة زيادات مختلفة مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، مشيراً إلى الطلب القوي في القطاع السكني.

دينار) إلا أن هذا القطاع يبقى يسجل ارتفاعاً سنوياً حتى لو تم استبعاد تلك الصفقة. وقد يرى القطاع التجاري انتعاشاً أكبر في حال تلقى دعماً أكبر من الصندوق العقاري الحكومي. وبالنسبة إلى قروض بنك التسليف والادخار، فقد بلغت قيمة القروض المنصرفة 9,2 ملايين دينار، بينما بلغت قيمة القروض المقررة خلال شهر نوفمبر 19,4 مليون دينار موزعة

سعر المباني الكاملة 1397 ديناراً للمتر المربع، أما بالنسبة للأراضي المخصصة لقطاع الاستثمار، فقد بلغ متوسط سعرها 944 ديناراً للمتر المربع. أما القطاع التجاري، فقد شهد على غير العادة تعاملات قوية بلغت 67,9 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ جاء من صفقة واحدة نفذت على قطعة أرض في العاصمة (بقيمة 53 مليون

مليون دينار عن نفس الشهر من العام الماضي. وينبغي أن يواصل هذا القطاع انتعاشه من التباطؤ الموسمي، وأن يستمر في أدائه الجيد في المستقبل القريب، في ظل استمرار الطلب على المنتج النهائي (أي شقق للإيجار). أما من حيث السعر، فقد بلغ متوسط سعر الشقق لفترة الثلاثة أشهر حتى نوفمبر 630 ديناراً للمتر المربع، بينما سجل متوسط

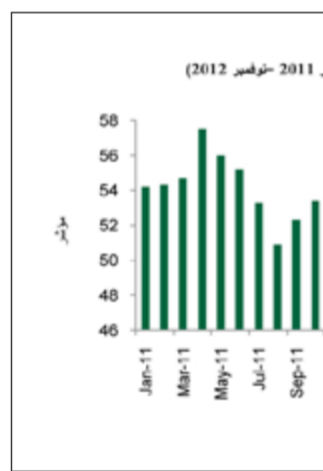
ديناراً للمتر المربع، مقارنة مع 614 ديناراً للمتر المربع للمنازل. ولا يراعي هذا المتوسط الاختلاف في المحافظ أو الموطقات لكونه معدلاً عاماً، وبالتالي فهو بمثابة مؤشر عام فقط. أما بالنسبة إلى القطاع الاستثماري، فقال التقرير أنه فقد بلغت قيمة التداولات 70,2 مليون دينار خلال شهر نوفمبر، بانخفاض بسيط عن الشهر السابق ولكن بزيادة 22

القطاع السكني، فقد بلغ إجمالي قيمة المبيعات خلال شهر نوفمبر 137,6 مليون دينار بزيادة بلغت 50 مليون دينار عن نفس الشهر من العام الماضي. وتعدّ الزيادة إلى ارتفاع عدد التعاملات العقارية رغم تراجع متوسط قيمة الصفقة الواحدة مقارنة مع نوفمبر 2011. وأشار إلى أن متوسط سعر الأراضي السكنية لفترة ثلاثة أشهر (سبتمبر-نوفمبر) بلغ 330

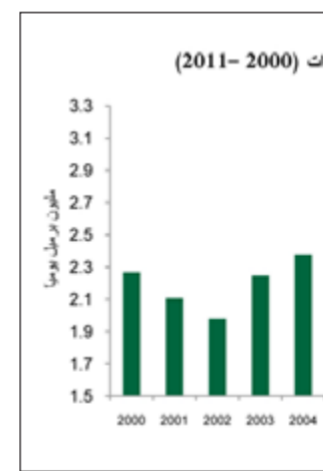
نكسر تقرير بنك الكويت الوطني أن مبيعات سوق العقار في شهر نوفمبر بلغت 275,7 مليون دينار، أي ضعف ما سجلته في الشهر نفسه من العام الماضي. وتعود النتائج القوية إلى الأداء القوي لجميع قطاعات السوق العقاري الثلاثة، وقد يشير هذا التحسن إلى عودة النشاط بعد التراجع الذي شهده في الأشهر السابقة. وقال التقرير أنه على صعيد

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد الإماراتي على طريق النمو بنسبة 3,9٪ في 2013

توقعاتنا في أن بيئة الأعمال في الإمارات ستستمر في دعم نشاط القطاع الخاص والنمو الاقتصادي بشكل عام. وعلى الرغم مما سبق، إلا أن مخاطر هبوط النمو لا تزال تلوح في الأفق حيث إن الأزمة الحالية لسدول منطقة اليورو والأسواق المالية العالمية قد يكون لها تداعيات مالية كبيرة على الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، مع مخاطر انتقال العدوى خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على التمويل الأجنبي وتلك التي لها صلات مالية وثيقة بأوروبا.



قراءة الطلبات الجديدة والتصدير الطلقات الجديدة على التصدير إلى قوة الاقتصاد مما يظهر قوة النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأكيد على محافظة الإمارات على نمطها. كما أننا نتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي الإماراتي ليصل إلى 3,5٪ على أساس سنوي في عام 2012 من 2,7٪ على أساس سنوي في عام 2011. وحيث إن الإمارات تتطور بصورة كبيرة مما مكنتها من أن تصبح مركزاً رئيساً للخدمات في منطقة الشرق الأوسط، وذلك يؤدي بدوره إلى انخفاض اعتمادها على صادرات النفط تدريجياً. وقد ظلت مساهمة القطاعات غير النفطية في مستوى يزيد عن 60٪ من إجمالي ناتجها المحلي. ويعد الانتعاش الاقتصادي في عام 2009، أصبحت التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية المحركات الرئيسية للقطاعات غير النفطية. ويظهر قطاع الخدمات التصديرية نمواً كبيراً في دبي، في الوقت الذي سجل فيه أعداد السائحون رقماً قياسياً في 2012. وعلى خلفية الضعف العالمي



الخام منذ أن بدأت الإمارات في تصدير النفط منذ خمسة عقود مضت. وتتوقع أن يواصل الاقتصاد الإماراتي الاعتماد في الاعتماد على قطاع النفط والغاز في دفع عجلة النمو في 2013، وكذلك ستتزايد أهمية القطاع غير النفطي، وخاصة خلال النصف الأخير من 2013 عندما تدخل المشاريع الصناعية الكبرى حيز التنفيذ. وتشمل المشاريع الكبرى مدينة الكيماويات بتكلفة 20 مليار دولار والتي من المقرر الانتهاء منها عام 2015، وتوسيع مشروع الإمارات للألومنيوم (إيمال) بمبلغ 4,5 مليارات دولار والذي سيزيد الإنتاجية السنوية للألومنيوم إلى 1,3 مليون طن سنوياً مع نهاية 2014، مما سيحقق نمواً قوياً في القطاع الصناعي، كما يتوقع أن ينمو قطاع البناء والتشييد والمرافق بسرعة كبيرة، بمتوسط سنوي بنسبة 12,7٪ في 2012 والأعوام اللاحقة، وذلك لتلبية الزيادة المتوقعة في استهلاك الكهرباء على مستوى الإمارات. ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الكهرباء في الإمارات من 85,667 جيجاوات/ساعة في عام 2011 ليصل إلى



توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث»، المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن يحقق الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً خلال عام 2013 بنسبة 3,9٪، وأن يتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً ويزيد أداء القطاع غير النفطي في الاقتصاد الإماراتي، فيما ستنتشط السياحة مستفيدة من تطورات الأوضاع في بلدان المنطقة، معبرا عن الثقة في أن الحكومة الاتحادية ستواصل تحسين بيئة الأعمال لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على بيئتها الضريبية الجاذبة للاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار التقرير إلى أن قطاع البناء والتشييد سيتجاوز معدلاته المتراجعة في العامين الماضيين وتحقق نمواً في عام 2013 وسط توقعات بان تنفيذ إمارة أبوظبي ودبي وبعض الإمارات الشمالية مشاريع بنى تحتية وسياحية. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام.

وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الإماراتي عام 2013 ليصل إلى 3,9٪ على خلفية التوقعات بتسارع ونيرة الانتعاش الاقتصادي المحلي فضلا عن التحسن التدريجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام إلى احتمالات أن ينمو لعام 2012 بمعدل 3٪، وهو معدل أقل من تطلعات المصرف المركزي الإماراتي الذي يتوقع نمواً يتجاوز الـ 3,5٪ لنفس العام. وعلى جانب العرض، سيتحسن الإنتاج الصناعي تدريجياً، بدعم من السياسات المحفزة للاستثمار. وسجل قطاع الخدمات نمواً قوياً في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى ارجحية مواصلة قطاع السياحة الإماراتي الاستفادة